«التغيير والتحرير» اعتبرت أنه لولا دور أنقرة كان من المستحيل أن يحصل ما حصل في سورية

جاموس يدعو إلى تشكيل «جبهة شعبية» واسعة لمواجهة الاحتلال التركي

الوطن

دعا القيادي في جبهة التغيير والتحرير المعارضة فاتح جاموس، إلى فتح حوار داخلي جدي يجمع السلطة والمعارضة والمجتمع المدني لخلق جبهة شعبية واسعة «لمواجهة الاحتلال التركي الخطير» و«تدعم دور الجيش العربي السوري»، معتبراً أنه «لولا الدور التركي كان من المستحيل أن يحصل ما حصل في سورية».

وفي تصريح لـ«الوطن» قال جاموس «التصعيد التركي له سببان الأول: رئيسي إستراتيجي يتعلق بمطامع الطرف التركي في سورية»، معتبراً أن الجهة المسؤولة عن القرار السياسي في سورية كانت في حالة غفلة عن هذا الأمر.

ورأى جاموس أنه «لولا الدور التركي كان من المستحيل أن يحصل ما حصل في سورية»، مضيفاً «الآن تركيا تعتقد بأنها في حل كامل من أي سبب يمنعها من تدمير الحلقة السورية خاصة بعد مشاكل تناقضية تكتيكية مع أميركا».

وأوضح جاموس، أن «السبب الثاني: هو أن تركيا تعتقد أن موضوع حلب على الأرجح سيحل في إطار انتصارات للعملية العسكرية المشتركة للجيش العربي السوري وحلفائه وبالتالي تناور من أجل إخراج ٩٠٠ مقاتل من جبهة النصرة وحمايتهم وإبقاء ما يسمى المعارضة المعتدلة داخل حلب من أجل إدارة المدينة».

وأضاف: «أعتقد أننا تأخرنا كثيراً جداً في إقامة جبهة واسعة من أجل مواجهة الاحتلالات، وحصراً الاحتلال التركي».

ودعا جاموس المعارضات السورية وخاصة «هيئة التنسيق الوطنية»، إلى أن «تترك «الهيئة العليا للمفاوضات» وتلتفت إلى خلق مركز معارض داخلي وأن يتم فتح حوار جدي داخليا «دمشق ١» بين السلطة والمعارضة والمجتمع المدني لخلق جبهة شعبية واسعة لمواجهة الفاشية وهذه الاحتلالات خاصة الاحتلال التركي الخطير».

وأعرب جاموس عن اعتقاده بأن هدف تركيا في الحد الأدنى هو «مطامع تقوم على تسليم أدواتهم للكثير جداً من الجغرافيا السورية وإدارتها وبالتالي تحقيق مطامع تركية غير مباشرة من خلالهم».

وحيث إن الأتراك «قد لا ينجحون» في ذلك، رأى أنهم «أكثر طرف مرشح لتحقيق اقتسامات على الأقل إذا لم نسر داخلياً في إطار مسار حوار داخلي وإلغاء مسألة احتكار القرار والتشارك في القرار وفتح مجال سريع وواسع لجبهة واسعة».

وقال: «الروس ليسوا مرتزقة عندنا ونحن محتاجون لمشروع سياسي جديد وطاقة سياسية جديدة تعزز دور الجيش العربي السوري، وهذا يقع على عاتق الشعب السوري وعاتق مشروع سياسي جديد قادر على إطلاق طاقة، مختلف عن المشاريع التي ماتت أو التي غدت قديمة في سورية..».

وأضاف: «المطلوب منا أن ندعم دور الجيش العربي السوري بجبهة واسعة، فالأتراك أكثر الأطراف خطراً في الأزمة السورية منذ اللحظة الأولى وهم مخادعون كلياً وليس بأي حالة هناك اتفاق مع الروس ويخادعون أي طرف آخر».

ورأى جاموس أن الولايات المتحدة الأميركية «ستتخلى بالتأكيد عن حلفائها الأكراد لأن تركيا أهم بكثير لها».

وقال في رده على سؤال حول المشروع الفيدرالي لبعض الأحزاب الكردية في الشمال: «الأصدقاء الأكراد مخطئون تماما بطريقة تفكيرهم التكتيكية والإستراتيجية»، مضيفاً: «خطأ شنيع جداً أن تستغل نخب أقلية قومية الأزمة في لحظة من اللحظات لتحقيق أهداف خاصة»، لافتاً إلى أن ذلك يخلق عصبيات وتناقضات عنيفة من الصعب أن تنتهي ببساطة في المستقبل»، داعياً «الأصدقاء الأتراك إلى التخلي عن الطرح التكتيكي».

ورداً على سؤال إن كانت تركيا أكثر خطراً على سورية من تنظيم داعش: «بالنسبة لي داخلياً داعش هو الخطر الأول، لكن كل هذا الداعش وهذه «النصرة» والمعارضة «المعتدلة» التي هي فاشية بامتياز، وحتى الأطراف السياسية فيها فاشية. هم عدو واحد»، معتبراً أنه من دون الدور التركي كان «هناك استحالة أن تتقدم الفاشية في سورية».

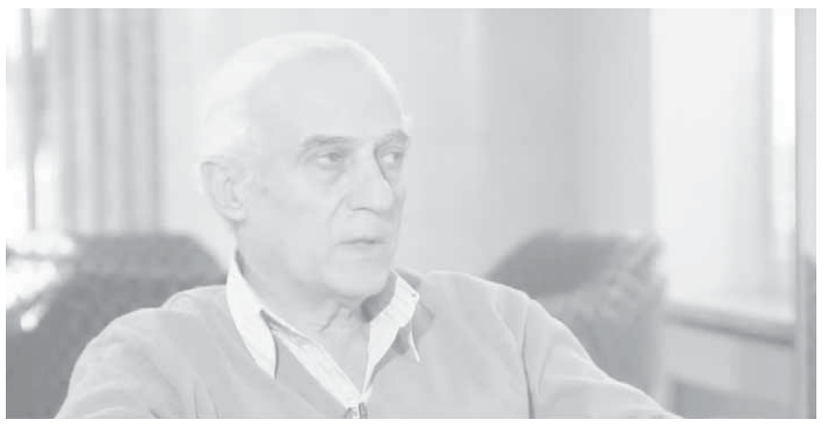

القيادي في جبهة التغيير والتحرير المعارضة فاتح جاموس

وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر

حيدر: نحضر لمصالحة كبرى بوادي بردى.. وفي دوما بمراحلها الأولى

وكالات

أكد وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر، أنه يجري الإعداد لمصالحة وصفها بـ«الكبرى» في وادي بردى، بريف دمشق الشمالي الغربي، وأن مشروع مصالحة مدينة دوما، في مراحله الأولى، دون أن يتطرق لتفاصيله.

وقال حيدر في مقابلة نقلتها وكالة «سبوتنيك» للأنباء: «إن المصالحات بشكل عام ناشطة وجيدة، وهي كأحجار الدومينو التي تحركت مع تحريك ملف داريا وبعده المعضمية وقدسيا والهامة». وأضاف: «أنجزنا ٤ مصالحات تعتبر كبرى على مستوى ريف دمشق، إضافة لمصالحة الوعر في مراحلها الأخيرة، وباقي المناطق في الحسبان، نحن نحضر لها، منها وادي بردى التي نعد لها مصالحة كبرى».

وبخصوص المصالحة في مدينة دوما بغوطة دمشق الشرقية، قال حيدر: أنها «كانت إلى حد قريب مغلقة باتجاه مشاريع المصالحة، إلا أننا اليوم يمكن القول أن هناك لجنة مشكلة تدخل إلى دوما وتخرج وتبحث لوضع رؤية لإطلاق مصالحة قريباً». وأضاف: «لن ندخل في تفاصيل مشروع مصالحة دوما، لأنها في مراحلها الأولى لوضع تصورات لنقطة الانطلاق في المصالحة فيها، ودائما توجد جماعات مسلحة تعطل العملية».

من جهة أخرى، أكد حيدر، بأن الأمم المتحدة لم ترغب بالمشاركة في خروج الميليشيات المسلحة من بعض المناطق، نائية بنفسها حتى عن تقديم الدعم المعنوي لهذه العملية. وأشار إلى أن الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لم تسهم بأكثر من ٢٠ بالمئة من المساعدات الإنسانية التي توزع في سورية. وقال: «الانتقادات التي وجهت للأمم المتحدة على دورها السلبي في عدم التعاطي مع ملفات المصالحة التي كنا ننجزها، ونحن في الأساس لا نطالب الأمم المتحدة بدور يعطل أو يسرع العمل، لأن المصالحات الوطنية والمحلية هي مصالحات سورية بامتياز ونفتخر أنها صناعة سورية، وكان دور الأمم المتحدة في التشجيع فقط».

وأكد حيدر أن المشروعات التي أنجزت حتى الآن، الأمم المتحدة غائبة عنها بالكامل».

وفد وزاري في داريا للوقوف على أعمال إعادة تأهيلها

وكالات

قام وزراء الأشغال العامة والإسكان والصحة والإدارة المحلية والبيئة ومحافظا دمشق وريفها أمس بجولة تفقدية إلى مدينة داريا، وذلك في إطار التوجهات الحكومية للبدء بإطلاق عملية إعادة تأهيل البنى التحتية والمنشآت العامة والشبكات في المدينة.

وبحسب وكالة «سانا» للأنباء، عقد الوزراء والمحافظان اجتماعاً في مبنى المركز الثقافي بداريا مع مديري المؤسسات الخدمية بالمحافظتين تم خلاله دراسة المخطط التنظيمي الجديد لوصل ريف دمشق بالمدينة وربطهما وظيفيا واستثماريا وتسهيل عملية الانتقال بينهما والاتفاق على تشكيل فريق عمل واحد من المحافظتين لإعداد الدراسة للدخول حيز التنفيذ.

وبين وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن الهدف من الاجتماع «بحث آليات إعادة تأهيل مدينة داريا وتكليف المؤسسات الخدمية المعنية بإعداد الجداول وتقييم الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية والمرافق الصحية والتربوية والخدمات العامة والطرقات وشبكات الكهرباء والمياه»، مشيراً إلى أنه تم تخصيص المبالغ اللازمة للبدء بالعمل خلال اجتماع لجنة إعادة الإعمار.

وأشار مخلوف إلى أنه تم تقسيم المدينة إلى قطاعات سيتم العمل فيها بشكل متتال ومتواصل وذلك بالتعاون مع الشركات الإنشائية العامة لإعادة تأهيل البنى التحتية بالمدينة على الشكل اللائق.

من جانبه أوضح وزير الصحة نزار يازجي أنه سيتم وضع الدراسات اللازمة للاحتياجات الطبية بالمدينة ورصد الموازنة اللازمة لذلك بعد تقييم الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية فيها نتيجة جرائم التنظيمات الإرهابية.

من جانبه بين وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس أن الوزارة ستتعاون مع جميع الجهات المعنية في أعمال تأهيل المدينة وتشارك بوضع المخططات التنظيمية لمدينة دمشق وريفها بما يسهم في خلق محيط حيوي لمدينة دمشق.

وأوضح محافظ ريف دمشق علاء منير إبراهيم أنه تم عرض الدراسات المتعلقة بإعادة تأهيل وتنظيم مدينة داريا حسب المرسوم ٦٦ الذي صدر لتنظيم منطقة خلف الرازي بالمزة، مبيناً أن الآليات بدأت عملها وسيتم إدخال شركات القطاع العام لتأهيل مناطق ضمن المخطط التنظيمي على مراحل وفق خطط إعادة الإعمار التي رصدتها الحكومة من خلال لجنة إعادة الإعمار.

ولفت محافظ دمشق بشر الصبان إلى أهمية التنسيق بين محافظتي دمشق وريفها فيما يتعلق بالمناطق التنظيمية بحيث يكون لهما تصميم عمراني وإدارة تنفيذ واحدة عبر فريق مشترك يعمل على ذلك إضافة إلى التشبيك بين المحافظتين على مستوى إعداد المصورات التنظيمية.

وكان مجلس الوزراء قرر في جلسة سابقة له في آب الماضي تشكيل لجنة لمتابعة إعادة تأهيل البنى التحتية والخدمية في مدينة داريا تمهيداً لعودة المؤسسات الحكومية والأهالي إليها.

الوفد الوزاري في اجتماع بمدينة داريا (سانا)

قولاً واحداً

القطبية الأحادية.. وداعاً

مازن جبور

يتجه العالم بقيادة روسيا نحو نظام عالمي جديد يعيد أمجاد التعددية القطبية، وإنٍ مثل الحراك العسكري الروسي في سورية بعد أوكرانيا وجورجيا عجل من عودتها العسكرية إلى الساحة الدولية إلا أن روسيا اليوم تثبت ركائز هذه العودة وتفتح آفاقها وتوسع دائرتها على المستوى العسكري والسياسي والاقتصادي كماً ونوعاً.

منذ انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، سيطرت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها على المشهد العالمي، من خلال سيطرتهم على معظم المنظمات والمؤسسات العالمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، إضافة إلى التحكم في الاقتصاد العالمي.

أميركا وحلفاؤها استغلوا هذه المنظومة العالمية لخدمة مصالحهم، من خلال لي أذرع دول العالم، وخصوصاً الدول العربية، عن طريق منظمات حقوق الإنسان ومزاعم الديمقراطية والحرية والحرب على الإرهاب، لترفق مؤخراً مسلسلها بحلقة جديدة عنوانها «الربيع العربي».

الأحادية القطبية، بدأت تتغير، وبزغت اقتصادات عالمية جديدة، بدأت تؤثر في الاقتصاد العالمي، منها «لجنة آسيان الاقتصادية» من خلال تعاون ١٠ دول آسيوية لتدشين سوق مشتركة للمنتجات والخدمات والعمال، والتي ستكون أكبر سوق مشتركة في العالم.

المهم في هذا الشأن أن الاقتصاد الذي سيمتلكه هذا التكتل سوف يتفوق على السوق الأوروبية المشتركة، فضلاً عن سوق الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى ما تشكله مجموعة «بريكس» من نفوذ اقتصادي عالمي بدأ يرسم ملامحه السياسية الخاصة مع روسيا بوتين.

في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين مهد الصمود السوري الطريق مجدداً لعملية التحول نحو القطبية المتعددة، مع سعي روسيا من خلال سورية لبروزها كقطب دولي وعززت موقفها في الشرق الأوسط عموماً مع نشرها لمنظومتي الدفاع الجوي «إس ٣٠٠» و«إس ٤٠٠» بما تمثلانه من بعد عسكري إستراتيجي سيترك أثره في التحركات العسكرية من مصر إلى تركيا، وسعي موسكو لاستئجار قاعدة عسكرية بحرية من مصر، يضاف إلى ذلك الحضور الكبير للقوات البحرية الروسية قبالة سواحل الشرق الأوسط.

سياسياً، مثل المشروع الممتد من إيران إلى أذربيجان فروسيا، محوراً موازياً ومكملاً لمحور روسيا الأوسطي، ليتبعه ترؤسها في هذا التشابك الدولي لمجلس الأمن الدولي في دورته الحالية، وبدئه مرحلة جديدة من العمل بقيادة روسية أسقطت الهيمنة الأميركية عليه.

في هذا السياق وتأكيداً للتحالفات الجديدة داخل المجلس، أعلنت مصر أنها وإسبانيا ونيوزيلاندا ستقدم مشروع قرار إلى المجلس حول الأزمة في سورية، يأتي ذلك بعد أن صوتت مصر لمصلحة مشروع قرار روسي في المجلس بشأن الأزمة السورية يدعو إلى الاسترشاد بالاتفاق الروسي الأميركي لإيصال المساعدات الإنسانية، ويحث الأطراف على وقف الأعمال القتالية فوراً ويشدد على التحقق من فصل ما تسمى «المعارضة المعتدلة» عن «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) كأولوية رئيسية.

وفي إطار التحول الدولي نحو روسيا، فشلت جميع محاولات الدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا في الالتفاف على قيادة مالي، التي آثرت الحفاظ على علاقات طيبة مع روسيا والعمل على تطويرها، وأعرب مدير مكتب وزارة الدفاع وشؤون العسكريين في جمهورية مالي الجنرال ديمبيلي آداما، على هامش فعاليات منتدى «آرميا – ٢٠١٦» العسكري الذي انطلقت أعماله في ضواحي العاصمة الروسية موسكو الثلاثاء، عن رغبة بلاده في إبرام عقود أسلحة جديدة مع روسيا، والتنسيق معها في محاربة الإرهاب.

إن الواقع العالمي السياسي والاقتصادي والعسكري الحالي يظهر أن عالماً جديداً غير أحادي القطبية في طور الإنشاء والتشكل. أبرز ملامحه قطب روسي جديد، وما استمرار الحرب في سورية، إلا أحد أشكال التحول نحو هذا العالم.

أردوغان يغازل روسيا.. وواشنطن تتحدث عن عملية لعزل داعش بالرقة

وكالات

بعد أن اتضح أن الكثير من الأميركيين غير مهتمين بالعروض التركية لدحر تنظيم داعش عن مدنية الرقة بالترافق مع المعركة الدائرة في مدينة الموصل التركية، وأن أكثر ما يفكرون به حيال معقل التنظيم الرئيسي في سورية لا يتجاوز «العزل» بالتعاون مع «قوات سورية الديمقراطية»، غازل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «صديقه» الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أجل الكفاح المشترك لهزم التنظيمات الإرهابية.

وقال وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر خلال زيارة إلى إقليم كردستان العراق لبحث العملية الدائرة لاستعادة الموصل: «نريد أن نرى بدء عملية عزل حول الرقة بالسرعة الممكنة». وأضاف: «نعمل مع شركائنا هناك (في سورية) للقيام بذلك»، مضيفاً: «ستكون هاتان العمليتان متزامنتين».

وأوضح كارتر أن فكرة شن عمليتين متزامنتين في الموصل والرقة، «هي جزء من تخطيطنا منذ فترة طويلة». وشدد على أن تدمير قدرات داعش على شن عمليات خارجية هو «على رأس أولوياتنا». واعتبر أن القضاء على داعش في الموصل «سيساعد في ذلك، رغم كل المناطق الأخرى التي سيطرنا عليها». وأكد أن جمع المزيد من المعلومات الاستخباراتية، سيوفر كذلك «فرصاً جديدة لمهاجمة الذين يخططون لعمليات في الخارج».

ويبدو أن حديث كارتر عن العمل مع شركاء بلاده داخل سورية، في إشارة إلى «قوات سورية الديمقراطية» التي تقودها «وحدات حماية الشعب» الكردية، قد أزعج الأتراك، الذين سبق أن أكدوا أنهم سيشاركون في عملية الرقة إذا ما جرى استبعاد «الوحدات» التي يعتبرونها امتداداً سورياً لـ«حزب العمال الكردستاني» المصنف على اللوائح الإرهابية التركية.

وفي أنقرة، أعلن الرئيس التركي، أن بلاده مستعدة للقيام بالخطوات اللازمة كافة للتعاون المشترك مع روسيا لضرب الإرهاب، معرباً عن حاجته إلى دعم «صديقه بوتين» في الكفاح المشترك لهزم الإرهاب في الشرق الأوسط.

في الغضون، ذكر الجيش التركي في بيان، حسب موقع «ترك برس»، أن مقاتلاته استهدفت ٢٧ هدفاً لتنظيم داعش، و١٩ هدفاً لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي (بيدا) في مناطق من شمال سورية. وتتبع «وحدات حماية الشعب» للاتحاد الديمقراطي.

ووفقاً لوكالة «الأناضول» التركية للأنباء، فقد استمر الجيش التركي في «أنشطة مراقبة، وتحديد الأهداف، وتعزيز التدابير الدفاعية، وتدمير الأهداف المحتملة، في المناطق التي سيطرت عليها المعارضة بمدينة مارع ومحيطها في محافظة حلب»، في إشارة إلى الاشتباكات الدائرة بين مسلحي الميليشيات المدعومة تركياً المنتشرة في مارع، وعناصر «الوحدات» الموجودة في تل رفعت.

وأشارت الوكالة نقلاً عن مصادر عسكرية تركية إلى أن «المعارضة السورية تمكنت من السيطرة على ١٥٦ منطقة مأهولة بالسكان (مدينة، بلدة، قرية)، واقعة على مساحة تقارب ألف و٢٦٥ كيلو متراً مربع شمالي سورية من أيدي داعش منذ انطلاق عملية درع الفرات أواخر شهر آب الماضي.

وأسفرت الاشتباكات عن قتلى وجرحى بين الطرفين.

وشيّعت «وحدات حماية الشعب» أمس الأول أكثر من عشرين قتيلاً من عناصرها ممن قتلوا في الاشتباكات.

واتهم الرئيس المشترك لـ«بيدا» صالح مسلم كلاً من روسيا والولايات المتحدة بإعطاء تركيا «الضوء الأخضر» لقصف «قوات سورية الديمقراطية في شمال حلب»، مؤكداً أن «تركيا لن تستطيع دخول سورية من دون موافقتهما».

مع ذلك، أكد مسلم في مقابلة تلفزيونية أن علاقتهم التحالفية مع قوات التحالف الدولي ما زالت قائمة إلى الآن وأنهم ينتظرون تفسيراً منه للقصف التركي الذي طال مواقع «الوحدات» في تل رفعت وعفرين، لافتاً إلى أن علاقات الحزب مع الولايات المتحدة محصورة بالجانب العسكري. وختم قائلاً: «على الجانب الأميركي والتحالف الدولي أن يقدموا تفسيراً لنا فيما يتعلق بالقصف الجوي التركي، ولا ندري ما يجري خلف الستار».

دبابة تركية تطلق النار على مواقع تنظيم الدولة في شمال سورية (رويترز)

وزير العدل: تركيا والسعودية تتصدران الدول المصدرة للإرهابيين إلى سورية

وكالات

أفاد وزير العدل نجم حمد الأحمد أن إرهابيين من نحو ٨٣ دولة عربية وأجنبية جاؤوا إلى سورية تحت مسمى «الجهاد»، مؤكداً أن تركيا والسعودية تأتي في صدارة الدول التي تورد الإرهابيين إلى البلاد من حيث العدد.

وقال الأحمد في تصريح نقلته وكالة «سبوتنيك» للأنباء: «لدينا الكثير من الجنسيات، ولكن أكثر الدول التي وردت إلينا تركيا، ويقدر عدد الإرهابيين المتواجدين في سورية بأكثر من ٢٥ ألف إرهابي وتم قتل قسم كبير منهم، كذلك السعودية بحوالى ٣٠ ألف إرهابي وهناك إرهابيون من تونس، والعراق، وفلسطين، وأميركا»، موضحاً أن قسماً منهم قتل خلال المواجهات وقسما ألقي القبض عليه. وأشار الأحمد إلى أن «من يتم القبض عليه يعتقل ويتم النظر بوضعه لاحقاً إن كان سيقضي عقوبة السجن في بلاده سواء بطلب من حكومة بلاده وفق الأصول الدبلوماسية أو من خلال طلب خاص يتقدم به صاحب العلاقة، حيث تربطنا مع العديد من الدول العربية وأغلبية الدول الأجنبية اتفاقات دولية تتعلق بالتعاون القضائي وتسليم المجرمين وتنفيذ الأحكام الجزائية باستثناء السعودية وقطر وتركيا».

من جهة ثانية، أشارت مصادر قضائية من محكمة مكافحة الإرهاب في سورية إلى أن آخر إحصائية لعدد الإرهابيين المسلحين الذين يقاتلون ضد الجيش العربي السوري والقوات الرديفة له أكثر من ٢٥ ألف مقاتل من جنسيات متعددة متوزعة بين ٤٨٠٠ سعودي، وكذلك ٣٠٠٠ فلسطيني، و٢٧٠٠ تونسي، و٢٠٠٠ جزائري، و٨٠٠ من دول الاتحاد السوفييتي السابق، و٣٥٠ كويتياً، و١٣٠٠ أوروبي وأميركي و١١٠٠ إندونيسي، و٤٠٠ أفغاني، و٤٥٠٠ عراقي، من الأنبار وصلاح الدين ومناطق أخرى. وأضافت المصادر: إن هناك الكثير من القتلى العرب في سورية لا تعرف جنسياتهم حيث يعمد الإرهابيون إلى حرقهم للحيلولة دون التعرف عليهم أو لا يحملون أي وثائق تثبت جنسياتهم.

مسعد: ضرورة التنسيق بين الجيش والفصائل الكردية لرد العدوان التركي

سامر ضاحي

أكد رئيس وفد معارضة الداخل إلى محادثات جنيف ورئيس «هيئة العمل الوطني السوري» المعارض إليان مسعد ضرورة تشكيل جبهة واسعة من القوى المناهضة للسياسة التركية أمام ما سماه الوقاحة التركية، على أن تشمل الجبهة «كل القوى الديمقراطية والعلمانية والوطنية خلف الجيش السوري»

وفي تصريح مكتوب خص به «الوطن» قال مسعد: إن وتيرة العدوان التركي على سورية تزداد يوماً بعد يوم، ويزداد حجم القوات التركية التي توغلت داخل الأراضي السورية شمال حلب وذلك تحت الشعار الكاذب «محاربة داعش».

ورأى مسعد أنه وفي الوقت الذي توغلت به عشرات الدبابات التركية منذ ٢٣ آب الماضي ووصلت لمنطقة مارع في شمال حلب يزداد حديث فصائل ما يسمى «الجيش الحر» المدعومة من تركيا عن ضرورة تطوير هجومها باتجاه مدينة الباب لطرد «قوى الأمر الواقع» من السوريين الكرد ومن ثم الوصول لجبهة النصرة (التي غيرت اسمها إلى جبهة فتح الشام) وللفصائل المتعاونة معها والتي يحاصرها الجيش السوري في حلب، مؤكداً أن «الطائرات التركية قامت منذ أيام بهجمات إجرامية قتلت فيها ١٥٠ مدنياً سورياً بالمناطق الواقعة تحت سيطرة تلك القوات». وأعلنت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السبت الماضي، أن نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أقدم على ارتكاب مجزرة ذهب ضحيتها أكثر من مئة وخمسين من المدنيين الأبرياء باستهداف الطيران الحربي التركي في ١٩ الجاري قرى وبلدات حساجك، الوردية، وحسية غول، وسروج، وسد الشهباء، واحرص، وأم حوش، في ريف حلب الشمالي.

واعتبر مسعد أن الأمر لم يقتصر على تصريحات الفصائل التي تديرها وتوجهها تركيا بل تعداها لتفاخر أردوغان بأن مساحة المنطقة «المحررة» من داعش على يد الفصائل الموالية لتركيا وبمساعدة الجيش التركي وبمسرحية مكشوفة بالتنسيق مع داعش ستصل إلى خمسة آلاف كيلومتر مربع وهي تعادل نصف مساحة لبنان، مشدداً على أن هذه المنطقة تشكل بالنسبة للحكم التركي الحالي جزءاً من طموحات قديمة في المنطقة. وأضاف: اليوم يكشف النقاب عن تصريحات جديدة لأردوغان الذي يطلب التدخل في الموصل رغماً عن إرادة الحكومة العراقية ويدعي العلاقة التاريخية لتركيا بالموصل وحلب ويطالب بحزام آمن أيضاً ويستشهد بهذا الإطار بالوثيقة التي أقرها البرلمان العثماني عام ١٩٢٠ وتعتبر حدود تركيا تشمل كل الشمال السوري بما فيه حلب وكل منطقة الموصل و«كردستان العراق». وشدد مسعد على «ضرورة تشكيل جبهة واسعة من القوى المناهضة للسياسة التركية» أمام ما سماه «الوقاحة التركية» بالعدوان على سورية وكشف أطماعها وإصرارها على التدخل بالموصل وزيادة التوتر مع العراق، على أن تشمل هذه الجبهة «داخلياً كل القوى الديمقراطية والعلمانية والوطنية خلف الجيش السوري والتوسع بالتعاون بين الجيشين السوري والعراقي وكذلك القوى السورية الكردية التي أدركت خبث وكذب الوعود الأميركية بمساعدة الأكراد ومعهم السوريون العرب الموجودين بالمناطق المتاخمة لتركيا»، وأضاف: «ستقوم هذه الجبهة بالتصدي لعدوان الجيش التركي وأذنابه من الفصائل المسلحة مهما كانت أسماؤها».

وتتقاطع تصريحات مسعد مع كشف عضو مجلس الشعب ورئيس المبادرة الوطنية للأكراد السوريين عمر أوسي أمس في حديث لـ«الوطن» أيضاً عن قيام مقاومة شعبية عربية كردية مسيحية موحدة لمقاومة وصد «الغزو التركي»، لافتاً إلى أن هذه المقاومة تضم «قوات سورية الديمقراطية» و«وحدات حماية الشعب» وقوات العشائر وقوات سريانية.

وأكد مسعد تأييده لجهود الجيش السوري المباركة معتبراً أنه من الضروري زيادة مستوى التنسيق دون تأخير بين الجيش السوري والفصائل السورية الكردية بالشمال لرد العدوان التركي.